

الوحدة الوطنية في موريتانيا.. مخاوف وآمال

ديسمبر 2018

الوحدة الوطنية في موريتانيا.. مخاوف وآمال

مذكرة استشرافية صادرة عن منتدى الخبراء الموريتانيين في المهجر

على مدى قرون من الزمن، تعايش السكان في هذا الفضاء الذي يكوّن موريتانيا الحالية، بشكل عام، بسلام وانسجام نسبي. ورغم التوترات القائمة على الهوية التي طبعت أحيانا تاريخها المضطرب، فقد ظلت البلاد تعول دوماً على تعلق كل أبنائها بها كي تبقى قائمة. وقد ظلت المكونات السكانية المختلفة تتحالف مع بعضها البعض في حروبها، متحررة، في أحيان كثيرة، من الاعتبارات العرقية التي يمكن أن نجزم أنها لم تبدأ في الظهور بشكل مؤكد إلا مع دولة ما بعد الاستعمار.

فقد كان سكان موريتانيا السودان (الأفارقة) الناطقون باللغات الزنجية (الهالولارين¹، السوننكي والولوف) المقيمون على ضفة نهر السنغال يتأثرون بانقسامات الأشقاء التي تحدث بين الإخوة المتصارعين على الزعامة في كل إمارة من الإمارات العربية-البربرية. فكانوا يتدخلون في تلك الصراعات وفقاً للقرابات والمصالح والمواثيق والعهود الإضافية التي كانت تربطهم بأحد الطامحين على حساب منافسه.

كما أن الاشتراك في مرجعية ثقافية عربية-إسلامية واحدة، كما تشهد على ذلك كتابات المؤرخ الشهير في ضفة النهر الشيخ موسى كمر، يتعزز غالباً بفضل الالتحاق بمؤسسات التعليم التقليدي ذاتها. ومن أمثلة ذلك، مدرسة أهل العاقل التي درس فيها الإمام عبد القادر كان إلى جانب المختر ولد بونه وأحمد ولد العاقل حيث تلقوا دروس العالم الشهيرة خديجة بنت محمد العاقل التي كانت تدرّس منطق أرسطو. وهي حركة لم تكن باتجاه واحد من الشمال إلى الجنوب، كما تسعى للترويج لذلك النظرة التبسيطية للتبادلات الثقافية في الفضاء السنغالي-الموريتاني. وكشاهد على ذلك، نذكر تعلم أحد أكبر العلماء البيضان في القرن العشرين، وهو المختر ولد حامدن رحمه الله، علم العروض على العالم الولفي محمد أمين سيبي الذي كان هو نفسه تلميذا لوالد المختر في كثنان منطقة "إكدي".

ومن الأمثلة الأخرى على هذه التأثيرات المتبادلة: الرحلات متعددة الاتجاهات في إطار الولاءات الروحية والصوفية وما تسهم في إنشائه من تضامن وطاعة.

وقد استفاد الحاج عمر تال من دعم شديد الحماسة (مثلاً دعمه الشيخ محمد المامي وهو من منطقة تيرس وإينشيري...) أو وجود مباشر إلى جانبه (وجود سيدي عبدالله ولد امبوجه من تيشيت...) من قبل بعض علماء البيضان البارزين رغم أنه كان عليه أن يواجه تحالفاً مناوئاً كان سيد أحمد البكاي ولد الشيخ سيد محمد ولد الشيخ سيد المختر الكنتي يقوم فيه بدور محوري، على ما يبدو. وعلاوة على ذلك، نعرف التأثير المبدئي لأسرة أهل الشيخ سيديا على الحركة الصوفية "الموريدية" التي أسسها الشيخ أحمد بما ذات الأتباع النافذين الكثر من البيضان (ومن أشهرهم سيد أحمد ولد أسمهو)

¹ - وهي عبارة تعني: "الناطقون بالبولارية" والتي تختفي تدريجياً لصالح عبارة "الفوليه" أو الفلان.

وكذلك آثار وانعكاسات الحركة الصوفية "التيجانية - الإبراهيمية" في مدينة كولخ السنغالية على ناشريها من قبيلة ادو علي في جنوب-غرب ولاية الترارزة.

مع حصول موريتانيا على الاستقلال وظهور الدولة الحديثة، شكلت الوحدة الوطنية هاجسا رئيسيا لدى الأباء المؤسسين. ورغم بعض الانتكاسات في نهاية الستينات ومنتصف السبعينات من القرن الماضي، ظل الانسجام والوئام يطبعان العلاقات بين مختلف مكونات المجتمع الموريتاني رغم تباينها الثقافي.

واليوم، في عهد "الهويات القاتلة" -إن نحن استعرنا عبارة الأكاديمي الفرنسي-اللبناني أمين معلوف- باتت وحدتنا الوطنية هشة بشكل واضح لا تخطئه عين المتابع العادي فكيف بأصحاب النظرة الثاقبة على غرار أولئك المنضوين في منتدى الخبراء الموريتانيين في المهجر.

لا نقصد بالوحدة الوطنية، بالطبع، أن تذوب كل الخصوصيات لصالح ثقافة واحدة. بل نقصد بها إحساسا بالانتماء إلى قيم وحدوية لأمة مشتركة والتعايش السلمي وسط تنوع أفكار الأفراد من خلال الانسجام والوئام انطلاقا من وحدة المصير التي هي أساس كل رؤية مشتركة وكل مشروع لإنجاز جماعي.

1- التشخيص: الحائط يتصدع بشكل خطير

بدأت أصوات الشقاق تنعق منذ منتصف ستينيات القرن الماضي قبل أن تتفاقم في الثمانينات باسم الانتماء لهذا المكون أو ذاك. وتكشف اللغات التي يصبها كل مكون على الآخرين حجم التهديد. كما تبعث على استشعار تفكك محتمل للدولة في خضم المزيدة الناجمة عن الانتماءات الطائفية الحصرية.

1.1 الصعود المفاجئ للحركات القائمة على الهوية

بات من المزعج أن نلاحظ أن الهوية، التي تتسع شيئا فشيئا، أصبحت تأخذ أبعادا تبعث على مزيد من القلق. فقد بات كل شيء تقريبا يحمل على استحضر قراءة قائمة على الهوية الخصوصية.

وما تأسيس حركة أو حزب -ضمينيا أو علنيا- باسم مكون عرقي أو اجتماعي سوى تجسيد لتجذر هذا الوضع القائم بل وتحوله، في أغلب الأحيان، إلى أمر عادي.

لم تعد مظاهر تصدع الإجماع تقتصر على التنافر والتنازع بالألقاب بين الأفراد الذين جبلت ذواتهم على الصراع بل باتت مظاهر ذلك الشرخ تمس مختلف الفئات الاجتماعية حتى داخل المجموعة ذاتها التي تتقاسم لغة واحدة. وما حراك "المعلمين" وميثاق "الحراطيين" عن ذلك ببعيد. وإذا استمرت وتيرة الأحداث على حالها، فإن ظهور جمعية لـ"الزوايا" أو تجمع لـ"حملة السلاح" أمر وارد إن لم يكن ذلك قد حصل بالفعل.

2.1 استخدام أسماء مستعارة في الفضاء الافتراضي: عامل مضاعف

تظهر أصوات الشقاق هذه بشكل أوضح على شبكات التواصل الاجتماعي حيث يفتح استخدام أسماء مستعارة، وما يتيح من حصانة، الباب على مصراعيه أمام التعصب ويطلق مارذ العنف غير المسبوق

من قمقه. ويسمح هذا الإجراء (استخدام أسماء مستعارة) بكيل السب والإهانة للآخر دون التعرض لتبعات محتملة. وهكذا، ينفث كاتب التعليق -دون تحفظ أو خوف من العقاب- سموم الحقد التي تغذي لدى الجمهور، الذي بات أكثر استعدادا لاستقبالها، دافع العنصرية والتمييز الاجتماعي والانطواء العدواني.

3.1- التمييز الجغرافي: لكل مكون حيزه

وهكذا، فإن الانعزال الجغرافي شبه التام للمكونات العرقية في أحياء بعينها من العاصمة نواكشوط والمراكز الحضرية الكبرى يعمق الانشقاق. هذا إذا لم يكن يرسم حدود وملامح تمييز اجتماعي يضاعفه آخر مكاني. وعلاوة على الخصوصية الجغرافية، يأتي عامل الفصل -المقصود أو غير المقصود- بين المواطنين في كل مناحي الحياة تقريبا خاصة في المدارس.

وقد وصلت القطيعة درجة من الاكتمال بات معها الموريتانيون غير قادرين على التواصل فيما بينهم دون وسيط. ويكفي أن يمر الشخص أمام إحدى المدارس الحرة أثناء أوقات الانصراف ليعرف من خلال تلاميذها وهيئة تدريسيها وطاقمها الإداري بأي المكونات تعنى وإلى أيها تنتمي. والشئ ذاته ينطبق على العيادات الطبية الخاصة من بين هيئات أخرى.

إن هذا المستوى من التمايز والانعزال يشي بانعدام الثقة بين مختلف مكونات المجتمع. وقلة التقاهم تخلق وتغذي البيئة الخصبة الملائمة لقطيعة عنيفة قد تسببها شرارة صغيرة.

في يونيو 2017، قدمت لنا الأحداث الساخنة مرة أخرى تجسيدا لذلك. فقد استغل هواة إشعال الفتن والصيدون في المياه العكرة -الذين يترصدون أبسط الفرص للنفخ في وميض النار الكامن تحت الرماد- مظاهرة لسائقي سيارات الأجرة احتجاجا على تنفيذ قانون جديد للمرور، من أجل بث معلومات كاذبة من شأنها أن تحفز الاضطرابات بين مختلف الأعراق. حيث لم يترددوا في فبركة صور عن طريق المونتاج من أجل تغذية الخوف والأحقاد.

وقد ساهم استخدام وسائل الاتصال الحديثة، خاصة مجموعات الدردشة الإلكترونية، في إضفاء مزيد من التضخيم على الشائعات كما حصل عشية الجرائم الجماعية كتلك التي وقعت عامي 1989 و1991.

من جهة أخرى، أدى هذا الانعزال وعدم الثقة المتبادل إلى ندرة -إن لم نقل انعدام- الزيجات المختلطة والتمازج بين مختلف المكونات. وقد اختفت عادة المجتمع المختلط الملموسة والموروثة منذ سنوات الاستقلال في المدن لصالح زواج الأقارب الطائفي الذي يوسع مجال اللامبالاة.

إلا أن أبرز مظاهر هذا الشرخ العميق في وحدتنا الوطنية -على الإطلاق- تكمن في دعوات البعض إلى انفصال بعض الولايات عن البلد الأم، وهي أصوات بدأت ترتفع أكثر فأكثر. إن خطورة التحدي تفرض جهودا كبيرة من كل المثقفين الغيورين على وطنهم من أجل إعادة اللحمة والانسجام والوئام قبل أن يفوت الأوان.

2- الجذور والأسباب :

دون أن ندعي الإحاطة، لا يسعنا إلا أن نستعرض بعض الأسباب التي أصابت لأحمتنا في العمق:

1.2- ظهور الحركات القومية:

أدى بروز حركات أيولوجية قائمة على الهوية، سواء أكانت عربية أم زنجية وما رافقها من محاولات لفرض رؤية إقصائية في تحد صارخ للتنوع وتداخل السكان والثقافات، إلى ظهور شعارات مزيدة تغذي الفرقة ومن ثم التنافر اللذين باتا باديين للعيان في جميع مستويات الحياة المشتركة.

وقد أظهر حملة هذه الايدلوجيات المهيمنة، في أغلب الأحيان، تضامنا أقوى مع كيانات خارجية على حساب المكونات الوطنية الأخرى التي غالبا ما كان ينظر إليها على أنها عدو مطلق. وقد استخدمت الكيانات، التي تمكنت من اختراق الدوائر العليا في أجهزة الدولة أو التي تبوأَت سلطة تخولها التأثير في التوجهات الوطنية، مكانتها للقيام بذلك على مدى عقود عديدة سعيا لتحقيق طموحاتها في الهيمنة على موريتانيا.

2.2- مكانة الجيش في الساحة السياسية:

فقد كرس تسييس الجيش القائم على خلفية إقصائية أو -إن شئت قل- عسكرية السياسة تتابع الانقلابات العسكرية التي قادها في كل مرة ضباط ينتمون لعرق واحد وتحركهم دوافع ايديولوجية أو جهوية. ويعتمد الانقلابيون في تسيير أمور البلاد على أشخاص يختارونهم على أساس العلاقات الخاصة والقبلية (بمفهومها العام) دون اعتبار للكفاءة في الغالب. ورغم أن أطرا مدنية حفزتها وغذتها في الأصل، فإن عقلية التعصب للجيش والانتماء الحصري السائدة منذ ما يناهز 40 عاما تركت جروحا غائرة في عيشنا المشترك إلى حد تشويه التوازن والوثام داخل صفوف قواتنا المسلحة والأمنية وهو ما حطم أسطورة أخوة السلاح أثناء المعارك التي طالما برهنت عليها، على سبيل المثال، سنوات الحرب من أجل الصحراء الغربية.

3.2- العجز في مجال الحكم الرشيد:

أدى فشل الحكومات المتعاقبة في إقامة حكم رشيد وفي تسيير عادل إلى إبقاء الشعب واقعا تحت قبضة التمييز والبؤس، والشعور بتخلي المجتمع الوطني عنه. وبذلك، أطلقت الأنظمة المتعاقبة العنان للمحسوبية.

ونتيجة لذلك، أصبح أعوان الإدارة عديمو الضمائر (من إداريين ومسؤولين ساميين ودبلوماسيين وقضاة وقوات أمن) يوجهون السياسات العامة ويمارسون الظلم والانتهازية والمحاباة القائمة على العلاقات، هذا إذا لم يرتكبوا جرائم عنصرية دون أن يخضعوا يوما للمحاسبة.

3- الآفاق:

يبقى تحقيق الوحدة الوطنية في موريتانيا أمرا معقدا لكونه حساسا وينطوي على الكثير من المحاذير التي تقاس حساسيتها بمستوى الحرج الذي تسببه. يعتقد البعض أن حساسية الموضوع تبرر تفادي أي نقاش قد يؤدي إلى وجهات نظر لا يمكن التوفيق بينها. إلا أن نضج الموريتانيين ورغبتهم في العيش

المشترك ضمن إطار يحفظ حقوق الجميع دون أي تمييز يجب أن يسمح، على النقيض من ذلك، بحوار هادئ وجاد من أجل كشف نقاط الالتقاء. إن الطابع الجدي لهذا الموضوع يتطلب فهما واضحا وبالتالي نقديا.

إذ ليس من الواقعية في شيء أن نواصل التغني بالوحدة الوطنية بينما يشعر البعض بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية ومحرومون من الحظوظ نفسها للوصول إلى السلطة وتكوين ثروات أو حتى ضمان تعليم جيد لأطفالهم.

فإلى أي حد يمكن أن توهمنا النظرة التبسيطية الساذجة بوجود تضامن وعيش مشترك في الوقت الذي ينظر فيه المواطنون إلى بعضهم كغرباء في المكاتب والشوارع وسيارات الأجرة أو حتى على أسرة المستشفيات؟

ليس هدفنا بالطبع اتهام هذا الطرف أو ذاك بالمسؤولية عن تصدع سلمنا الأهلي أو تعريض أسسه للخطر على مدى العقود الماضية. بل تقديم خطوط عامة وآفاق للتأمل تساعد على صياغة مقترحات ترقى إلى مستوى الرهان كي لا نقول إلى حجم طابعه الاستعجالي.

1.3- المدرسة.. نقطة الانطلاق وفضاء للقاء والتواصل

تأتي قضية التعليم وتطور النظام التربوي في صميم اللوحة القائمة التي رسمناها للتو. ويتعين علينا - قبل تقديم بعض الملاحظات حول التطور المذكور- أن نذكر بميزة أو اثنتين طبعنا المشهد الاجتماعي الذي هيا الظروف للتعريب، بصرف النظر عن حكمنا على ذلك التحول في المنظومة التربوية العامة في موريتانيا.

(1)- تتمتع موريتانيا، خلافا للدول الفرانكفونية أو الانگلو فونية في افريقيا جنوب الصحراء، بتعليم عربي متوارث يعود لقرون عدة وله توجه ديني تقليدي تمتاز به وتحتكره الطبقات المتعلمة (الزوايا، توروبو). ما يجعل موريتانيا ليست أرضا بكرًا تربويًا.

(2)- كانت نسبة التمدرس غداة الاستقلال في حدود 5%.

(3)- أدت موجة الجفاف في نهاية ستينات القرن الماضي واستقرار البدو الرحل في مراكز حضرية والهجرة القوية باتجاه المدن إلى تفجر طلب كبير على التمدرس لم تكن البنى التحتية الموروثة على الاستعمار تستطيع تلبيته.

منذ تأسيس الدولة الحديثة، أدت الإصلاحات التربوية المتلاحقة -التي طبعها تعريب تدريجي للمدرسة العمومية الموريتانية- إلى احتكاكات ما تزال مترسبة على شكل تناقضات بنيوية. تجلت أكثر تلك المشاكل رمزية فيما عرف بـ"أحداث 1966" الأليمة. حينها، كتب بعض المواطنين المنحدرين من جنوب موريتانيا بيانا ضد إصلاح تربوي رأوا أنه سيؤدي لاحقا إلى فرض اللغة العربية. واعتبر كتاب البيان أن هذا التعريب الإلزامي، يهدد في نهاية المطاف بإحاق الضرر بهويتهم ومصالحهم المستقبلية. منذ ذلك التاريخ، لم تنجح الإصلاحات التربوية في تبديد تلك المخاوف وجمع كل مكونات الشعب.

الأسوأ من كل ذلك، أن تلك المراجعات التربوية أدت إلى تكوين جيلين لا يعرف بعضها البعض لعدم تعلمهما لغة مشتركة وعدم دراستهما في الفصول الدراسية ذاتها. أحدهما يدرس باللغة الفرنسية فيما يتلقى الآخر التعليم باللغة العربية. والنتيجة أنهما يتابعان دراسات جامعية مختلفة.

وبسبب هذا الفخ، وصل الموريتانيون إلى درجة من انعدام التفاهم جعلت مجرد التواصل بين المسؤولين عملا شاقا حتى في أعلى دوائر صنع القرار. ففي البرلمان واجتماعات مجلس الوزراء ومرافعات المحامين أمام المحاكم، بات اللجوء إلى الترجمة يفرض نفسه.

لكي يتمكن الموريتانيون من التواصل من جديد فيما بينهم والالتقاء والتفاهم، ليس هناك أفضل من المدرسة لزرع وترقية قيم الأخوة والتضامن والمدنية لدى الأجيال الشابة. ويتطلب تحقيق هذا الهدف مقاربة جديدة للتعليم العام تمنح الأولوية لتربية جادة وضرورية لترسيخ مبادئ الجمهورية بعيدا عن التجاذبات السياسية والمنافسة بين الخصوصيات.

إن تجربة الدول العربية المجاورة، التي استفادت كذلك من دروس سياساتها التعريبية والتي عادت إلى تطبيق أنظمة مزدوجة وأكثر توازنا، يمكن أن تكون مصدر إلهام للقادة السياسيين الموريتانيين من أجل إصلاح نظامنا التربوي. وعلاوة على ذلك، سيحيي هذا الإصلاح العادة القديمة المتمثلة في جمع أبناء موريتانيا تحت سقف واحد وضمن فضاء فريد سيساعدهم على التعارف والإحساس بالانتماء إلى وطن واحد.

ولعل من نافلة القول هنا أن تعلم اللغتين العربية والفرنسية يجب ألا يتم، بحال من الأحوال، على حساب لغاتنا الوطنية وخصوصياتنا الثقافية. على النقيض من ذلك، يجب أن يتضمن مشروع الإصلاح مادة تتناول التاريخ الوطني من أجل تذكير "صناع قرار الغد" بماضي التعايش والتحالفات والعلاقات العرقية والاجتماعية التي كانت تشكل خيوطا متشابكة تقربنا من بعضنا. إن المنعطف التجديدي للمدرسة سيبدد الكثير من سوء الفهم ويزيل الكثير من اللبس الذي يسبب الضغائن.

2.3- استعادة الثقة:

تتحمل مكونات الشعب الموريتاني كل على حدة جزء من المسؤولية عن فقدان الثقة فيما بينها. فعلى مدى السنوات المليئة بالأحداث المؤلمة، عزلت كل مجموعة عرقية أفرادها في "فصل عنصري ذهني". إلا أن إرادة العيش المشترك والثقة المتبادلة لا تتسجم مع الأفكار المسبقة والأحكام الجاهزة.

لذا، يتعين إعادة خلق الظروف المناسبة للتعايش والاختلاط بين كافة المكونات من أجل منع، أو على الأقل الحد، من ظاهرة العيش في ما يشبه أحياء معزولة "غيتوهات" خاصة بكل مكون اثنى في المدن الكبرى.

فقد كانت الزيجات المختلطة، التي منحت موريتانيا العديد من الأمراء والزعماء الروحيين والأبطال العاديين والمجاهدين والمقاومين والشعراء الأفاضل، تحافظ على الوعي إن لم نقل إنها كانت تمثل دليلا على وحدة المصير. ونكتفي هنا بذكر زواج أمير الترارزة محمد لحبيب ولد أعمر ولد المختار (1800 - 1860 م) من جمبت امبودج أميرة والو ثم ملكته لاحقا. وهو الزواج الذي نتج عنه

ميلاد ابنه أمير الترازة لاحقا اعلي ولد محمد لحبيب وهو أيضا والد الأمير أحمد سالم ولد اعلي ولد محمد لحبيب.

3.3- تبديد الأحكام المسبقة:

يؤدي الخوف من الآخر إلى القطيعة التي تسبب، بدورها الخصومة وأخيرا العداوة الدائمة. وتبرز مظاهر ذلك الخوف بأشكال مختلفة: فكم من الموريتانيين من مختلف المكونات يلتقون خارج أماكن العمل والمسجد؟ وكم منهم من يتبادلون الزيارات في المنازل؟ وكم منهم من يعرفون شيئا عن العادات الاجتماعية (زواج، خطوبة، عقيقة، تعزية...) للمكونات الأخرى؟ وكم منهم من يرتبطون بصداقات مع جيرانهم وزملائهم وأقرانهم من المكونات الأخرى؟

ورغم أن بعض الأحياء في المدن الكبرى ما تزال مختلطة إلى حد ما، لحسن الحظ، فإن أغلب الموريتانيين يتجاوزون دون أن يتعارفوا بسبب الاستسلام لمأزق العرق والثقافة. فبدلا من إشباع الفضول وما ينتج عنه من حب للاستكشاف، تختبئ الريبة من الآخر خلف الاختلاف الذاتي وهي في الوقت ذاته سبب ونتيجة جهل كل منا بالآخر.

لتبديد هذا الخوف والهوة الناجمة عنه، لا بد من تعريف كل مكونات الشعب بالثراء الذي يوفره التنوع إن نحن أحسنًا إبراز نقاط الالتقاء التي يحويها واستفدنا منها.

في هذا السياق، لا تنقص الوسائل. حيث يجب أن توجه المهرجانات والمنافسات الرياضية والأيام الثقافية ورحلات الطلاب والتلاميذ خلال العطل والمخيمات وغيرها من الأنشطة لخدمة هدف التقارب الذي نسعى لاستعادته. ولن تؤدي تلك الاستراتيجية ثمارها دون مساهمة إيجابية وطوعية من قبل وسائل الإعلام.

وعندما يصبح بدهيا للكل أن أي مكون لا يستطيع، بل ولا يريد، القضاء على الآخر ولا إقصاءه ولا حتى تهميشه، سيتحقق الحد الأدنى من التهدة من تلقاء نفسه.

إن موريتانيا في شكلها الجغرافي والقانوني الحالي الموروث عن الاستعمار هي أرض لالتقاء المجتمعات والثقافات المختلفة. إنها، بالفعل، همزة وصل بين العالم العربي والدول الأفريقية، كما كان يحلو للرئيس مختار ولد داداه رحمه الله أن يردد. إن هدف موريتانيا هو أن تحافظ على ذلك لا أن تصبح أرضا للتفرقة أو الإقصاء التدريجي، بحكم الأمر الواقع، من قبل بعض مكوناتها المؤسّسة. ولكي تبقى كيانا سياسيا قائما وسلميا، تحتاج لعمل سياسي شجاع واستيعاب كامل من الجميع، وفي مقدمتهم الحكام والنخب في هذا الحيز الجغرافي والحيوي سياسي.

إن الميول المفرطة أو الإقصائية تجاه جانب أو آخر من جوانب هذه الحقيقة ستؤدي حتما إلى اختلال التوازن والأسس الاستراتيجية التي تركز عليها الدولة ومشروع الأمة الذي تسعى لتحقيقه. إن تعددنا تتغذى من الاختلافات لا الخلافات ومن الميزات الإيجابية لا من العوائق. إن هذه التعددية تشكل فرصة ومؤشرا على ظاهرة صحية وحيوية وليست حالة مرضية. إنها نعمة لا نقمة.

ونعتقد أن دراسة وشرح وشجب تلك الصور النمطية والأفكار المنقولة، التي تؤسس للعنصرية، سيساعد بالتأكيد على إزالة الغموض الذي يؤدي تجذره إلى التناقض ثم الكراهية انتهاء بالعداوة.

4.3- تصفية الإرث الإنساني:

أدت عقود من الأحكام العسكرية الديكتاتورية، منذ انقلاب 1978، إلى كسر عميق في لحمتنا الاجتماعية. ومنذ ذلك التاريخ، ما فتئت الهوية تتسع بين الموريتانيين. فقد مارس نظام العقيد معاوية ولد سيد أحمد الطايح (1984-2005 م) ضد مواطنينا من القوميات الأفريقية أبشع أنواع الظلم بحجة أن ضباطا من البولار دبروا انقلابا عسكريا للإطاحة بحكمه.

اعتقلت قوات أمن النظام، آنذاك، من اعتبرتهم مدبري محاولة الانقلاب. ورغم عدم دخول المخطط مرحلة التنفيذ، فقد أصحرت محكمة العدل الخاصة أحكاما قاسية بحقهم. فأرسلت ثلاثة منهم: صيدو سي، سيدي با وأمادو صار، اعتبروا مخططين، إلى كتيبة الإعدام يوم 6 ديسمبر 1987. كما اعتقلت السلطات سياسيين مدنيين وزجت بهم في الحبس مع الانقلابيين في سجن ولاته حيث أدى التعذيب وسوء الأحوال في المعتقل إلى وفاة عبد القدوس با والحسن عمر با وتفسيرو جيغو والكاتب تن يوسف غي. وتبع ذلك، على مدى سنتين، تطهير عرقي للجيش على أفواج متتابعة في 1990 و1991.

وقد تمكنت جمعيات الضحايا والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان من توثيق ممارسات التعذيب الجماعي والإعدامات خارج نطاق القانون.

بلغ هذا العسف ذروته خلال أحداث أبريل 1989 بين موريتانيا والسنغال عندما غادر آلاف الموريتانيين، فرارا من الاضطهاد وخوفا من الجرائم العنصرية، منازلهم. في المقابل، قامت الحكومة آنذاك بسلسلة من الإجراءات تمثلت في الطرد الإداري والسلب والترحيل بحق سكان أغلبهم موريتانيون استهدفوا بسبب لون بشرتهم. تندرج تلك الإجراءات، دون أدنى لبس، في إطار حماية العروبة والنظام القائم في موريتانيا وانتمائها القومي. وقد أدت تلك الذريعة إلى تبرير الرقص على جنث إخوة الإسلام والدم والتاريخ والمصير المشترك. كما شهدت الفترة ذاتها طرد عشرات الآلاف من الموريتانيين الأفارقة إلى السنغال ومالي.

وبذلك، انتهك ميثاق التعايش غير المكتوب الذي صاغه أسلافنا، في ظل العنف أحيانا، لكن بوجود ضمانات منذ أزمنة سحيقة.

رغم ذلك، ساهمت بعض الإجراءات الجوهرية والرمزية في إبقاء جذوة الأمل متقدة. فبعد انتخابه رئيسا للجمهورية في أبريل 2007 بشهرين، أعلن سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله أن موريتانيا كانت "مسرحا لانتهاكات جماعية لحقوق الإنسان بلغت أوجها في 1989، 1990 و1991 (...)" فقد تعرض مواطنون موريتانيون داخل البلاد وخارجها لاضطهاد خطير وغير مبرر. وأرغم مواطنون موريتانيون أبرياء على مغادرة بلادهم. وارتكبت اعتداءات فظيعة بحق كرامتهم وانتهاكات وحرمان من الحقوق على نطاق واسع". وهكذا، أقر أعلى مسؤول في السلطة بمسؤولية الدولة الموريتانية وقدم -وفقا لذلك- الاعتذار الذي طال انتظاره.

إثر ذلك، اتخذت إجراءات ضمن اتفاق ثلاثي بين موريتانيا والسنغال ومفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين لتنظيم عودة اللاجئين. وعادت الدفعات الأولى إلى أرض الوطن في يناير 2008.

لم يضع انقلاب أغسطس 2008، حدا لهذه الإرادة السياسية. حيث تواصلت سياسة عودة اللاجئين. ومن أجل دفع الموريتانيين إلى بلسمه جراحهم، أقام رئيس الدولة الجديد صلاة الغائب على أرواح الضحايا في كيهيدي يوم 25 فبراير 2009.

رغم كل ذلك، لم تتدخل الجراح لأن مطالب الضحايا وأصحاب الحق لم تلب بعد: الكشف عن المسؤولين، محاكمة المذنبين وتعويضات يتبعها عفو طوعي (وبالتالي اختياري) من قبل الناجين.

ينضاف إلى ذلك أنه إذا كان بعض اللاجئين السابقين قد استعادوا جزء من أراضيهم، فإن الغالبية العظمى ما تزال محرومة منها بحجة الأمر الواقع. كما أن العديد منهم لم يحصل بعد على وثائق الحالة المدنية.

وقد أدى هذا الوضع إلى تنظيم مسيرة احتجاجية من بوعي إلى نواكشوط (300 كلم) دون جدوى في ما يو 2014. وما نزال إلى اليوم نناقش كيفية معالجة الصدمة الناجمة عن تلك الحقبة المظلمة من تاريخ موريتانيا لكي يستطيع أبناؤها وبناتها النظر في وجوه بعضهم ويستعيدوا يوماً ما الحلم بمستقبل مشترك.

إن أي جهد جاد لاستعادة لحننا الوطنية يتطلب البحث والكشف عن الحقيقة حول الانتهاكات المتعلقة بكرامة الإنسان دون إهمال دوافعها التمييزية. ومن شأن بحث من هذا القبيل أن يحدد مدى عمق وصلابة نموذج المصالحة. كما أن هذا الجهد سيقضي على المشاكل الناجمة عن الضغائن المتبادلة بل وسيسهل تصافر الكفاءات والطاقات سعياً لتحقيق التطلعات في الرفاه.

في هذا السياق، يمكن الاستئناس بالتجربة الرائدة لجنوب إفريقيا وتكييفها عبر لجنة الحقيقة والمصالحة التي شكلها الرئيس الراحل المناضل نيلسون مانديلا بعد سقوط حكم نظام الفصل العنصري "الأبارتايد". وهي التجربة التي اقتبست منها دول عربية (خاصة المغرب منذ سنوات وتونس مؤخراً) فشكلت هيئات مصالحة تحت مسميات مختلفة لكشف الحقيقة في ملفات انتهاكات حقوق الإنسان خلال ما يعرف بـ"سنوات الجمر".

ونعتقد أنه من الإنصاف للضحايا ولذويهم ولعموم المجموعة الوطنية أن تُعرف حقيقة ما حدث من وقائع الإكراه والسلب والترحيل والتعذيب والقتل لمعرفة من أعطى الأوامر ومن حرض ومن تواطأ بما في ذلك المدنيون بعبارة أخرى: من قام بماذا؟ من أصدر الأوامر؟ من نفذها؟ هل كانت تلك الأعمال مخطط لها؟ إذا كان الجواب: نعم، على أي مستوى؟ فمنع تكرار تلك الأحداث المؤسفة وتنقية ذكرى الاستقلال من دنس ليلة السابع والعشرين إلى الثامن والعشرين نوفمبر 1990 في معتقل "إنال" تتطلب الحكمة لوضع حد للإخفاء والإنكار.

5.3- دولة القانون:

للقضاء -إلى غير رجعة- على دور المجموعات العرقية والقبائل والمناطق في الحياة السياسية، لا بد من إعادة تأسيس إطار للتحكيم يمكن للمواطن أن يلجأ إليه وهو يشعر بالمساواة بعيداً عن الحتمية

المكتسبة بالولادة. وبذلك، لن تعترف الدولة، التي يتعين إصلاحها لتستعيد مهمتها الأصلية، إلا بالأفراد فقط بوصفهم محكومين لا المكونات والقبائل والجهات التي يؤدي تنافسها إلى الحد من نزاهة المؤسسات ويعزز سيطرة الرداءة.

لتحقيق هذا الهدف النبيل، لا بد من توشي الشفافية في امتحانات الاككتاب في الوظيفة العمومية والجيش وقوات الأمن. عندها، لن يكون الموريتاني بحاجة إلى مكونه أو قبيلته أو فنته الاجتماعية أو جهته للحصول على حقوقه. وسيشعر جميع المواطنين، في نهاية المطاف، أنهم أبناء لوطن واحد لا يميزهم فيه عن بعضهم سوى المردودية الاجتماعية. لأن الاعتماد على الجدارة سيجعل الحصول على وظيفة أو ترقية خاضعا لمعايير عقلانية. وسيكون من الحكمة البديهية سن قانون لمنع محاباة الأقارب. وهو تشريع موجود في العديد من الدول لمنع الاحتكار والسيطرة غير المستحقين.

6.3- المواطنة:

لا يوجد شيء يجرح الشخص في كيانه ويغيظه أكثر من التشكيك في وطنيته وانتمائه إلى وطنه. ولا يحق لأحد أو مكون أن ينصب نفسه قاضي نيات أو موزعا للشهادات في هذه المجالات. ورغم ذلك، يلجأ البعض إلى وصف مواطنيهم بالأجانب بل ووصمهم بالخيانة والعمالة بحجة أن لهم امتدادا ديموغرافيا أو ثقافيا في بلد مجاور. في حين أن المعيار العالمي، الذي يمنح للشخص الانتماء الكامل إلى وطن ما، هو حيازة أوراق ثبوتية وفقا للضوابط التي تنص عليها قوانين ذلك البلد.

وقد استخدمت بعض الأنظمة الاستبدادية نفي صفة "الوطنية" عن البعض ذريعة لتقلص إلى الحد الأدنى فرص وصولهم إلى قطاعات ووظائف سامية في الدولة توصف بأنها حساسة مثل: قوات الأمن والجيش.

اليوم، باتت الخشية كبيرة من أن تتحول الانتهاكات -التي ابتدعتها أنظمة كان غرضها الوحيد البقاء في السلطة- إلى ممارسة مكتسبة. إلا أن توجهها من هذا القبيل يمثل تراجعا خطيرا عن مكسب مهم مقارنة بالمثّل التي سادت مع جيل الرواد إبان تأسيس الدولة، وهذا المكسب هو إتاحة الفرصة لكل مواطن موريتاني في تقلد مناصب عامة بغض النظر عن أهميتها وحساسيتها ومكافأتها.

ونعتقد أن من الضروري أن تعكس الإدارة والأجهزة في أي دولة حكيمة حقيقة التنوع العرقي داخل البلاد وأن تكون أكثر قربا من المواطنين أينما وجدوا دون أي اعتبار لثقافتهم وأصولهم ومكان وجودهم. وسيكون من الحكمة، لتحقيق هذا الهدف، الاستعانة بجرعة من التمييز الإيجابي لصالح بعض الفئات والمكونات في المجالات التي تسجل فيها تأخرا صارخا مقارنة مع غيرها. يتعلق الأمر، بدرجة أولى، بالمنحدرين من العبودية، التي ألغيت عدة مرات لكن حضورها في الذاكرة يستمر في تغذية علاقات الهيمنة.

7.3- الدين.. أكبر عامل للوحدة:

رغم هذه اللوحة التي قد تبدو قاتمة وما تتطوي عليه من خيبة أمل، لا تزال ثمة فرصة لإنقاذ لحمتنا الوطنية خصوصا أن ما يجمعنا أكثر بكثير مما يفرقنا. إنه حب الله المتين وعروته التي لا تنفصم. فكل

الموريتانيين ينشؤون في مجتمع يدين بالإسلام السني وبالْمذهب المالكي في الفقه وبالْعقيدة الأشعرية ورواية ورش عن نافع لتلاوة القرآن. فالإسلام قاسم مشترك يوفر فرصا حقيقية لإعادة بناء اللحمة.

وعلاوة على كل ذلك، فإن الانتماء إلى طريقة صوفية واحدة يذيب، أو على الأقل، يخفف الفوارق بين الأتباع لأنها (الطريقة الصوفية) رابطة تسمو على كل الاعتبارات الزمنية. وتضم الطريقتان (القادرية والتجانية) الأكثر انتشارا في موريتانيا زعماء وروحيين وأتباعا من كل الأعراق يجتمعون دون تمييز في جلسات الذكر وحلق دروس شيوخهم في مكان واحد في انسجام تام.

صحيح أن نقاط الالتقاء هذه لم تنجح في منع العبودية والنظام الطبقي والإعدامات والقتل الجماعي الذي فاقمته العنصرية. لكنها تبقى وصفا غير مستغلة رغم كونها متاحة ومألوفة لدى مواطنينا.

الخاتمة:

لا يدعي **منتدى الخبراء الموريتانيين في الخارج** أنه يملك العصا السحرية لحل هذا المأزق الذي يهدد بقاء بلادنا إن استمر العجز عن وضع الحلول المناسبة له. لكن المنتدى يسعى، من خلال هذه الوثيقة، إلى دق ناقوس الخطر وتقديم مقترحات ملموسة مجردة من العاطفة من أجل لفت انتباه الرأي العام وصناع القرار إلى النتائج الوخيمة للتهاون والاستهانة بمعالجة الظروف الرمزية والملموسة الكفيلة بتحقيق تعايش سلمي بين كل مكونات الشعب.

ويتعين على الموريتانيين، وفي مقدمتهم من يحكمون البلاد، أن يتحلوا بالشجاعة ليلتفتوا إلى التصدعات التي تشكل عبئا على المشروع الوطني من أجل سدها قبل فوات الأوان. فإرادة العيش المشترك والرغبة في مصير مشترك تفترضان الاعتراف بالتراث متعدد الأعراق. كما أن ضرورة السير معا في اتجاه واحد بل وتصور مستقبل مشرق معا يستحقان مزيدا من الاعتراف المتبادل، للتغلب على إغراء الانطواء الطائفي (الإثني). إذ ليس من مصلحة المجتمع ترك أطفاله يكبرون في أجواء من الحقد وجهل الآخر وأوهام الانتقام.

إن الدول، التي مزقتها أحداث مأساوية هددت كيانها في الصميم، كان يحكمها قادة اعتقدوا أنهم بمنأى عن العواصف المفاجئة التي اقتلعتهم. فلا شيء في ظاهر الأمر كان يوحي بانهيار تلك الدول ولا حتى تفككها باستثناء الإهمال وعدم التحلي بالمسؤولية والإنكار، في الغالب. باختصار، إنه العمى الذي ميز نخبها في أحيان كثيرة. وبوصفها كيانا غير متجانس، فإن موريتانيا -التي تكتسب فيها القوى الطاردة مزيدا من النفوذ يوما بعد يوم- توفر حاليا أرضية خصبة لتجذر نبتة الانقسام. على النقيض من ذلك، تتنامى الحاجة إلى حل قوي وسريع، من قبل حكام متبصرين وحكيمين ويتحلون بالشجاعة، يكون من شأنه احتواء ديناميكية وفعالية المغامرين والمبتدئين بمختلف أنواعهم والذين يسعون جاهدين إلى تفكيك الوحدة الوطنية غير أبهين بهشاشة البناء الذي يحتمون به.

اليوم، حري بنا أن نستفيد من الآلام والأوهام الضائعة من أجل الالتفات إلى ماضينا برؤية موضوعية ونقد ذاتي للحفاظ على الحد الأدنى من القدرة على الاستمرار والاستعداد الأمثل للمستقبل. فالوحدة الوطنية لا تثمر إن هي وضعت في حاضنة عقيمة من الاحتجاب وجمّة الوعد الكاذب.

التوصيات:

1. للحفاظ على الوحدة الوطنية واستقرارها، يتعين على السلطات الموريتانية ترقية الوئام والتفاهم بين الجميع، والقضاء على العنف ومصادر التفرقة والسهرة على التطبيق الصارم للقانون في حالة الإساءة لتكون المساواة مطمئنة ومشجعة ومهدئة إن حدث غضب أو شك.
2. إعداد إصلاح براغماتي لنظام التعليم الوطني يكون ناتجا عن تشاور ومفرغا من الإيديولوجيا. ويفترض أن ينص الإصلاح على تعليم أولي مزدوج، وموحد وإجباري باللغتين العربية والفرنسية. ومن شأن هذا التعليم المشترك أن يسمح للتلاميذ بإتقان اللغتين في نهاية المرحلة الثانوية. وسيكون التواصل أكثر سهولة داخل البلاد لكن أيضا مع المحيطين العربي والإفريقي. ويجب أن تكون ترقية اللغات الوطنية جزء من هذا الإصلاح المنشود.
3. دمج برنامج إجباري حول مفهوم المواطنة ليس فقط في المدرسة بل في الوظيفة العمومية أيضا وفي المؤسسات شبه العمومية الكبيرة. ويجب أن يتضمن البرنامج قاعدة مشتركة حول التاريخ الوطني واحترام الرموز الوطنية وفرض تعلم لغة واحدة على الأقل من اللغات الوطنية.
4. بخصوص الإعدامات خارج القانون وترحيل المواطنين إلى السنغال ومالي في نهاية ثمانينات وبداية تسعينات القرن الماضي، يجب أن نواجه ماضينا المؤلم بشجاعة لكي نبلسم جراحه إلى غير رجعة. من أجل ذلك، يتعين تسليط الضوء على تلك الجرائم بالكامل، وتحديد المسؤوليات وخلق مناخ ملائم للعتف الذي لا يستطيع منحه سوى أصحاب الحقوق. وتمثل تجربة جنوب إفريقيا في هذا المجال مصدر إلهام ثري.
5. تمكين المرحلين السابقين من جميع حقوقهم بشكل ملموس وفعال: استعادة الأراضي ووثائق الحالة المدنية.
6. وقف مصادرة الأراضي وسن تشريع يجعل المشاورات مع أصحاب الحق الفعليين إجباريا إن أراد مستثمرون استصلاح أراض زراعية. ويمكن لاتفاقية المبادئ التوجيهية الطوعية² أن تساعد في هذا المجال.
7. ضمان الشفافية في مسابقات الاكتتاب في الوظيفة العمومية والجيش وقوات الأمن التي يجب أن تمثل موريتانيا في تنوعها.
8. إعداد سياسة اقتصادية واجتماعية تسمح بإشراك المكونات الوطنية في تسيير الموارد وتقاسمها.

2 - "التوجيهات الطوعية" هي اتفاقية دولية أعدتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ووقعتها أكثر من مائة دولة من بينها موريتانيا. وتعلق الوثيقة بالمبادئ التوجيهية لحكم رشيد في المجال العقاري.

9. دعم معاملة تفضيلية لصالح بعض الفئات السكانية التي تعاني من تأخر في توزيع المسؤوليات والموارد على المستوى الوطني.

10. إجبار المؤسسات الإعلامية العمومية على: (أ) العدالة في البرامج لكل المكونات الوطنية، (أأ) تنوع المواضيع، (أأأ) بث برامج حول المواطنة بما فيها تلك التي تسهل الاندماج والتفاهم بين المواطنين.

11. التوجه إلى تحرير فعلي وعادل لوسائل الإعلام. ويجب أن تمثل تنوع سكان موريتانيا وأن تجد كل المكونات الوطنية نفسها في تلك المؤسسات. فالحفاظ على التنوع الوطني لا يقدر بثمن لكن قد تكون له كلفة يجب القبول بدفعها.

12. محاربة كل الأحداث والتصريحات التي تدافع عن التصنيفات القائمة على التمييز الاجتماعي القديم (طبقات المجتمع)، والعبودية والعنصرية، من خلال القانون وهيئات الدولة.

13. الترويج على كل المستويات (من المدرسة إلى مصالح الدولة مرورا بمؤسسات الإعلام العمومية) لمبادئ مساواة الجميع أمام القانون واحترام حقوق الإنسان واحترام الكرامة الإنسانية وحماية الوئام الوطني.

نوفمبر 2018